الأمم المتحدة

A/70/182

الجمعية العامة

Distr.: General
24 July 2015
Arabic
Original: Arabic/Chinese/English/
Spanish

الدورة السبعون
البند ٩٨ (ج ج) من جدول الأعمال المؤقت*
نزع السلاح العام الكامل

متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بترع السلاح النووي لعام ٢٠١٣

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولاً – مقدمة ٢
ثانياً – الردود الواردة من الحكومات ٣
إيران (باسم الدول أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز) ٣
البرازيل ٥
الصين ٧
كوبا ٧
لبنان ٩
المكسيك ١٠
الهند ١١
هولندا ١٢

* A/70/150.

190815 050815 15-12474 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - في قرار الجمعية العامة ٥٨/٦٩ المعنون ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣“ المتخذ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، شددت الجمعية على ما جرى الإعراب عنه في اجتماعها الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي الذي كان قد انعقد يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، من دعم قوي لاتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لتحقيق نزع السلاح العام الكامل.

٢ - وفي ذلك القرار، دعت الجمعية العامة إلى الامتثال العاجل بالتعهدات القانونية والوفاء بالالتزامات المقطوعة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، وأيدت الدعم الواسع النطاق الذي جرى الإعراب عنه خلال الاجتماع الرفيع المستوى لعقد اتفاقية شاملة بشأن نزع السلاح.

٣ - كما دعت الجمعية إلى البدء العاجل بمفاوضات، في مؤتمر نزع السلاح، ترمي إلى التوصل مبكراً إلى إبرام اتفاقية شاملة بشأن نزع الأسلحة النووية، تحظر امتلاكها وتطويرها وإنتاجها واقتناءها وإجراء تجاربها وتخزينها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها، وتنص على تدميرها.

٤ - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء حول سبل تحقيق الهدف المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ولا سيما حول عناصر اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية في دورتها السبعين، وأن يحيل ذلك التقرير أيضاً إلى مؤتمر نزع السلاح.

٥ - وبمذكرة شفوية مؤرخة ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٥، دُعيت الدول الأعضاء إلى تقديم آرائها حول هذه المسائل. كما دُعيت إلى تقديم موجزات تنفيذية لمساهماتها لإدراجها في تقرير الأمين العام، في حين أن تقاريرها ستُنشر بكاملها على موقع مكتب شؤون نزع السلاح، إذا طلبت الدولة العضو المعنية ذلك. ويتضمن القسم الثاني من هذا التقرير الردود التي تم استلامها. أما الردود التي سترد بعد الموعد النهائي المحدد، فستصدر على شكل إضافة لهذا التقرير.

ثانيًا – الردود الواردة من الحكومات

إيران (باسم الدول أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز)

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٣ تموز/يوليه ٢٠١٥]

تؤكد حركة بلدان عدم الانحياز أن نزع السلاح النووي لا يزال يشكل الأولوية العليا وأن هدفه النهائي يتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تهيب الحركة بجميع الدول أن تواصل إعطاء أعلى أولوية لنزع السلاح النووي للوصول إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية وذلك ضمن إطار زمني محدد وتحت رقابة دولية صارمة وفعالة. وهناك مسؤولية خاصة، فيما يتعلق بمهمة تحقيق أهداف نزع السلاح النووي، تقع على عاتق جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، وخصوصاً تلك التي تمتلك الترسانات النووية الأكبر. وفي هذا السياق، تدعو الحركة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية للقيام بما يلي:

(أ) الامتثال الكامل لتعهداتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي تعهدات طال تأخرها؛

(ب) عدم نقل أية أسلحة نووية أو أجهزة الانفجارية نووية أو السيطرة على تلك الأسلحة أو الأجهزة الانفجارية إلى أية جهة متلقية؛ وعدم تشجيع أي دولة غير حائزة للأسلحة النووية، أو دفعها، على صنع تلك الأسلحة أو اقتنائها أو السيطرة عليها؛

(ج) وقف أية جهود للارتقاء بالأسلحة النووية أو لإجراء البحوث على أنواع جديدة من الأسلحة النووية أو من الأجهزة الانفجارية النووية ووسائل إيصالها، أو لتطويرها؛

(د) استبعاد دور أي نوع من الأسلحة النووية في استراتيجياتها واستراتيجيات حلفائها الأمنية؛

(هـ) التخفيض الفوري للوضع العملياتي للأسلحة النووية، بما في ذلك عن طريق إلغاء الاستهداف والتأهب المتصلين بها؛

(و) الخفض الفني لجميع أنواع الأسلحة النووية، رهناً بإزالتها الكاملة؛

(ز) تطبيق مبادئ عدم الرجوع والشفافية وقابلية التحقق في ميدان نزع السلاح النووي؛

(ح) تقديم ضمانات أمنية فعالة وغير مشروطة وغير تمييزية ولا يمكن الرجوع عنها وملزمة قانوناً لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها؛

(ط) عدم إجراء أية تفجيرات تجريبية للأسلحة النووية، والمصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تيسيراً لدخولها مبكراً حيز النفاذ؛

(ي) التفعيل الفوري وغير المشروط للضمانات الأمنية التي توفرها معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

وتهيب حركة بلدان عدم الانحياز بالدول غير الحائزة للأسلحة النووية والأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تنفذ تنفيذاً كاملاً القرار والمقررات المتخذة في مؤتمرات الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتعيد حركة بلدان عدم الانحياز تأكيد دعمها العالمي القوي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، سريعاً وكمسألة لها أولوية، وتطالب، رهناً بإنشاء تلك المنطقة، بأن تتخلى إسرائيل عن امتلاك الأسلحة النووية وأن تنضم، دون أية شروط مسبقة ودون أي مزيد من التأخير، إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير حائزة لتلك الأسلحة.

وتدعو حركة بلدان عدم الانحياز إلى اتخاذ خطوات عملية لعقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وذلك دون مزيد من التأخير.

وتحث حركة بلدان عدم الانحياز مؤتمر نزع السلاح على الاتفاق في أسرع وقت ممكن على برنامج عمل متوازن وشامل بحيث يمكنه أن يبدأ عمله الفني.

وتدعو حركة بلدان عدم الانحياز إلى التنفيذ التام لقرار الجمعية العامة ٥٨/٦٩ المعنون ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣“.

وتدعو حركة بلدان عدم الانحياز إلى البدء عاجلاً بمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بقصد التوصل مبكراً إلى إبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية تحظر امتلاكها وتطويرها وإنتاجها واقتناءها وإجراء تجاربها وتخزينها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها، وتنص على تدميرها.

ويتعين أن تشكل المبادئ والتوصيات أعلاه جانباً من العناصر الممكنة في اتفاقية شاملة تعنى بالأسلحة النووية.

ويُقترح إدراج ما يلي، في جملة أمور، في نص اتفاقية شاملة تعنى بالأسلحة النووية:

- مبادئ الاتفاقية وأهدافها
- نطاق الاتفاقية
- التعاريف
- التدابير (الالتزامات) نحو نزع السلاح النووي على أساس إطار زمني
- التحقق: النظم والجهاز
- تدابير ضمان الامتثال الكامل لأحكام الاتفاقية
- إنشاء عملية للاستعراض الدوري لتنفيذ الاتفاقية
- تسوية المنازعات
- أحكام ختامية

البرازيل

[الأصل: بالإنكليزية]
[٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥]

تلتزم البرازيل التزاماً تاماً بالهدف المتمثل في نزع السلاح النووي على النحو الوارد في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تطلب إلى الدول الأطراف إجراء مفاوضات، بحسن نية، للتوصل إلى تدابير فعالة تتعلق بوقف سباق التسلح النووي في موعد مبكر وبنزع السلاح النووي. على أن الافتقار إلى الامتثال مستمرٌ في هذا الشأن بعد ٤٥ سنة من دخول المعاهدة حيز النفاذ. وتعتبر البرازيل أن الجمود الحالي غير مقبول وهي ترى أن الوقت قد حان لوضع التدابير الفعالة التي تدعو إليها المادة السادسة، ولتنفيذها. وعملاً بقرار الجمعية العامة ٥٨/٦٩ الذي طلبت فيه الجمعية آراء الدول الأعضاء حول نزع السلاح النووي، وخصوصاً حول عقد اتفاقية شاملة تعنى بالأسلحة النووية، فإن البرازيل تعتبر أن الصك المتوخى يجب أن يتضمن ما يلي:

(أ) سلسلة من تدابير الحظر القانوني على تطوير نزع السلاح النووي وإجراء تجاربها وإنتاجها وتكديسها ونقلها واستخدامها والتهديد باستخدامها؛

(ب) التزام قاطع وملزم قانوناً بالدخول في عملية لنزع السلاح النووي الكامل ضمن إطار زمني متفق عليه، على أن تكون هذه العملية شفافة ولا يمكن الرجوع عنها وقابلة للتحقق منها دولياً؛

(ج) أحكام تنص على مراقبة المواد الانشطارية وغيرها من المواد النووية ذات الصلة بالأجهزة الانفجارية النووية؛

(د) أحكام تنص على تفكيك مركبات الإيصال، بصورة خاضعة للتحقق، أو تحويلها إلى قدرات غير نووية؛

(هـ) طرق فعالة للتحقق من تنفيذ الالتزامات وتدابير الحظر بموجب هذا الصك، بما يشمل إجراءات الاعلان والتفتيش والرصد، إلى آخر ما هنالك، على أن تلعب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بموجب نظامها الأساسي، دوراً قيادياً في هذه العملية؛

(و) إطار لتدابير التنفيذ الوطني؛

(ز) طريقة فعالة وغير تمييزية لحماية حق الدول في الاستخدام السلمي الخاص للتكنولوجيا النووية، على أن يخضع ذلك لضمانات.

وينبغي أن يولى الاعتبار في وقت مبكر لما يلي:

(ح) الترتيبات العملية والتقنية والقانونية والمالية والإدارية وغيرها من ترتيبات، مما يلزم لإنشاء هيئة للمعاهدة تشرف على تنفيذها، بما في ذلك من خلال تشكيل أجهزة لوضع السياسات واتخاذ القرارات تتألف من ممثلين عن الدول.

ومع أن البرازيل تعتبر أن مفاوضات الاتفاقية الشاملة تشكل أولوية، فإنه هناك خيارات أخرى تستحق أن ينظر فيها جدياً، وهي خيارات تسد الثغرة القانونية فيما يتعلق بحظر الأسلحة النووية وإزالتها، ويجري طرحها وتشمل فيما تشمله فرض حظر قانوني. وتعتقد البرازيل أن هذه المفاوضات يجب أن تعقد في إطار المنظومة المتعددة الأطراف، وهي ترى أن المقترحات الحالية بشأن تشكيل فريق عامل مفتوح باب العضوية في الجمعية العامة يقوم على تحديد ووضع التدابير الفعالة للتنفيذ الكامل لالتزامات نزع السلاح بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تشكل خطوة أولى في هذه العملية.

الصين

[الأصل: بالصينية]
[٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥]

في ذات اليوم الذي حازت فيه الصين لأول مرة على سلاح نووي، أصدرت حكومة الصين بياناً تدعو فيه إلى الحظر التام للأسلحة النووية والإزالة الكاملة لها.

وينبغي أن يسترشد نزع السلاح النووي بمبدأ الأمن العالمي. وينبغي أن تأخذ جهود نزع السلاح النووي بمبدأي ''الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي'' و ''ضمان الأمن غير المنقوص للجميع'' وذلك على أساس تدريجي.

وتتحمل البلدان الحائزة لأكبر الترسانات النووية مسؤولية خاصة ورئيسية عن نزع السلاح النووي، وعليها أن تواصل القيام بدور قيادي في إجراء تخفيضات كبرى وفنية في ترساناتها بصورة يمكن التحقق منها ولا رجوع عنها وملزمة قانوناً، بحيث تنشئ الشروط اللازمة لنزع السلاح النووي الكامل الشامل. وعندما تنضج الظروف، ينبغي أن تنضم الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية إلى مفاوضات متعددة الأطراف حول مسائل نزع السلاح النووي.

ولبلوغ الهدف النهائي المتمثل بنزع السلاح النووي الكامل الشامل، ينبغي على المجتمع الدولي أن يضع، في الوقت الملائم، خطة صالحة طويلة الأجل تتألف من تدابير مرحلية تشمل فيما تشمله إبرام اتفاقية بشأن الحظر التام للأسلحة النووية.

وبانتظار إبرام الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بنزع السلاح النووي، ينبغي على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخذ التدابير للحد من خطر الحرب النووية ولتقليص دور الأسلحة النووية في سياسات الأمن الوطني لديها وتعزيز الثقة المتبادلة بين الدول في ميدان الأمن.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٦ أيار/مايو ٢٠١٥]

تكرر كوبا الإعراب عن التزامها الثابت بنزع السلاح العام الكامل، بما في ذلك نزع السلاح النووي، كمسألة تحظى بأعلى أولوية. وإنا ندعو إلى عقد اتفاقية شاملة تحظر

الأسلحة النووية وتزيلها لأننا على قناعة بأن الضمانة الفعالة الوحيدة لعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها إنما هي إزالتها الكاملة وحظرها بصورة شفافة لا رجوع عنها.

وقد أظهر اجتماع الجمعية العامة التاريخي الرفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ الدعم الواسع النطاق لنزع السلاح النووي كأولوية، وشهد مطالبة قوية بأن تفي الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها المتعلقة بنزع السلاح النووي، وأن توقف تحديث ترساناتها النووية، وأن تستبعد الأسلحة النووية من استراتيجياتها الأمنية وعقائدها العسكرية.

إننا نعيد تأكيد التزامنا بتنفيذ قراري الجمعية العامة ٣٢/٦٨ و ٥٨/٦٩ المعنونين ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣“، بما في ذلك الاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية في ٢٦ أيلول/سبتمبر من كل عام.

وقد نُظمت مناسبات في جميع أنحاء العالم للاحتفال بهذا اليوم لأول مرة في عام ٢٠١٤. وشددنا في المناسبات التي شارك بلدنا فيها على الحاجة إلى اعتماد تدابير ملموسة لتحقيق نزع السلاح النووي، ووجهنا الأنظار إلى ما تشكله تلك الأسلحة من أخطار، وأكدنا أن السبيل الوحيد لضمان عدم تعرض البشرية لأثر الأسلحة النووية الرهيب إنما يكمن في حظرها وإزالتها الكاملة. وإننا نحث الحكومات والبرلمانات والمجتمع الدولي على اتخاذ تدابير إضافية كل عام احتفالاً بذلك اليوم.

ونرحب بما قررته الجمعية العامة من عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى في إطار الأمم المتحدة، في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٨، لتحديد التدابير والإجراءات اللازمة لحظر الأسلحة النووية وإزالتها في أقصر فترة ممكنة. وستقدم كوبا دعمها الكامل لهذا المؤتمر.

إضافة لذلك، فإن من المصلحة المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تتلقى ضمانات أمنية سلبية قاطعة وملزمة قانوناً من الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدامها لتلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها. وفي هذا الصدد، تدعو كوبا إلى إبرام صك عالمي ملزم قانونا بشأن الضمانات الأمنية السلبية، على أن يجري التفاوض عليه واعتماده في أسرع وقت ممكن.

وسيواصل بلدنا العمل مع بقية المجتمع الدولي للبدء في أسرع وقت ممكن بالمفاوضات لإبرام صك عالمي ملزم قانوناً يحظر امتلاك الأسلحة النووية أو تطويرها

أو إنتاجها أو اقتنائها أو إجراء تجاربها أو تكديسها أو نقلها أو استخدامها أو التهديد باستخدامها، ويقضي بتدميرها الخاضع للتحقق منه وذلك ضمن إطار زمني محدد.

لبنان

[الأصل: بالعربية]
[١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥]

يود لبنان أن يؤكد على ما يلي:

- عدم امتلاكه أو إنتاجه أسلحة دمار شامل والتزامه بقرارات الأمم المتحدة بهذا الخصوص، وهو ضدّ مشروعية التهديد بهذه الأسلحة أو استخدامها.
- دعمه وترحيبه بجميع المبادرات الرامية إلى تحقيق نزع السلاح بشكل عام وكامل، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وتشديده على أن تكون هذه المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، لكنه يشعر بالقلق إزاء عدم امتثال إسرائيل للشرعية الدولية بسبب احتفاظها بترسانة نووية تشكل تهديداً دائماً لجميع دول المنطقة، وبالتالي للسلام والأمن الدوليين.
- وجوب استمرار الدول العربية في المطالبة بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، لأنه الخيار الوحيد المتاح لمواجهة مخاطر السلاح النووي الإسرائيلي وأسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية الأخرى على السلام الدولي والأمن القومي العربي.
- استمرار مطالبة المجتمع الدولي بوجوب توقيع دول المنطقة كافة (بما في ذلك إسرائيل) على معاهدات الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية.
- ضرورة توحيد الموقف العربي وتفعيل دور الجامعة العربية والعمل على اكتساب المعارف العلمية وتأمين التجهيزات اللازمة للحماية من أسلحة الدمار الشامل، ومتابعة الجهود لإظهار إسرائيل كدولة لا تساهم في الدعوة إلى الشروع باستخدام التقنيات النووية للأغراض السلمية في كل المجالات التي تخدم التنمية المستدامة وإلى التوسع في ذلك الاستخدام، وأخذ الحاجات المتنوعة لمختلف الدول العربية في الاعتبار.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]
[١ حزيران/يونيه ٢٠١٥]

تعتقد المكسيك أن الضمانة الوحيدة ضد استخدام الأسلحة النووية وآثارها إنما تتمثل بإزالتها الكاملة، فالشيء الذي لا يوجد لا يمكن أن ينتشر أو أن يُنشر.

وخلال الأعمال التحضيرية للمؤتمر التاسع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، قدمت المكسيك، بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في ائتلاف البرنامج الجديد ورقة عمل (NPT/CONF.2015/WP.9) حددت خيارين لوضع تدابير فعالة لبلوغ نزع السلاح النووي عملاً بالمادة السادسة من المعاهدة:

- التفاوض على اتفاق منفصل؛
- اعتماد اتفاق إطاري.

وتكرر المكسيك القول بأن أي اتفاق شامل حول الأسلحة النووية ينبغي، في الحد الأدنى، أن يوفر ما يلي:

- تغطية جميع الأسلحة النووية وحظر وجودها؛
- وضع مواعيد زمنية نهائية غير قابلة للتمديد لتدمير جميع الأسلحة النووية؛
- حظر الأسلحة النووية وإزالتها بصورة لا يمكن الرجوع عنها؛
- إنشاء وكالة للتحقق؛
- دخول الاتفاق حيز النفاذ عند توقيع وتصديق عدد معين من الدول عليه، دون أية شروط تقييدية؛
- عالمية التطبيق والانفتاح أمام جميع الدول.

وفي مسار آخر، في اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة، كانت المكسيك أحد مقدمي القرار المعنون ”الدفع قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف“ (القرار ٤١/٦٩)، وهو القرار الذي أنشأ الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بوضع مقترحات للدفع قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف في هذا الموضوع.

إضافة لذلك، تعتبر المكسيك أحد المناصرين الرئيسيين للمبادرة الإنسانية التي تروج لنهج جديد إزاء مناقشة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، انطلاقاً من منظور إنساني. وفي هذا الصدد، أيدت المكسيك البيانات المشتركة التي أدلي بها منذ عام ٢٠١٢، وكان آخرها البيان الصادر عن النمسا، باسم ١٥٩ بلداً، في المؤتمر التاسع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة.

وإضافة لذلك، نظمت المكسيك المؤتمر الثاني المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، الذي انعقد في نايايريت، بالمكسيك، خلال يومي ١٣ و ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤، وهي إحدى الدول الـ ١٠٧ التي أيدت التعهد النمساوي (الذي بات الآن معروفاً باسم التعهد الإنساني).

وأخيراً، وبصفتها رئيسة مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١٥، قدمت المكسيك مشروع برنامج عمل ترمي ولايته إلى التفاوض حول جميع بنود جدول الأعمال.

الهند

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٦ أيار/مايو ٢٠١٥]

ساندت الهند قرار الجمعية العامة ٥٨/٦٩ الذي قدمته حركة بلدان عدم الانحياز، وفيه دعت الجمعية مؤتمر نزع السلاح إلى البدء بمفاوضات بشأن اتفاقية شاملة للأسلحة النووية.

والهند مقتنعة بأن الهدف المتمثل بنزع السلاح النووي يمكن تحقيقه بعملية تدريجية تستند إلى التزام عالمي وإلى إطار متعدد الأطراف متفق عليه يتصف بالعالمية وعدم التمييز. وهناك حاجة إلى حوار مجدٍ بين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بهدف بناء الثقة وتخفيض أهمية الأسلحة النووية في العلاقات الدولية والعقائد الأمنية.

وقد عدّدت الهند في ورقة العمل CD/1816 التي كانت قد قدمتها خطواتٍ محددة تشمل إعادة تأكيد التزام جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاماً قاطعاً بهدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية؛ وتخفيض أهمية الأسلحة النووية في العقائد الأمنية؛ والتدابير التي يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية اتخاذها للتخفيف من الخطر النووي؛ والتفاوض على اتفاق عالمي بين الدول الحائزة للأسلحة النووية بخصوص ”عدم المبادأة“ باستخدام الأسلحة النووية؛ والتفاوض على اتفاق عالمي ملزم قانوناً بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية ضد دول غير حائزة لها؛ والتفاوض على اتفاقية للحظر الكامل على استخدام

الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها؛ والتفاوض على اتفاقية بشأن الأسلحة النووية تحظر تطويرها وإنتاجها وتكديسها واستخدامها، وتنص على تدميرها، مما يؤدي إلى إزالتها عالمياً وبصورة غير تمييزية ويمكن التحقق منها وذلك في إطار زمني محدد.

وتعتبر الهند مؤتمر نزع السلاح المحفل الملائم للبدء بالمفاوضات على نزع السلاح النووي وذلك بإنشاء هيئة فرعية يتم الاتفاق على ولايتها بتوافق الآراء كجزء من برنامج عمل شامل ومتوازن.

وقد انضمت الهند إلى البيانات التي أدلي بها في مؤتمر نزع السلاح باسم مجموعة الـ ٢١ في آذار/مارس ٢٠١٤ وأيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وآذار/مارس ٢٠١٥ والتي تدعو إلى البدء العاجل بمفاوضات نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح، ولا سيما المفاوضات بشأن اتفاقية شاملة عن الأسلحة النووية تحظر امتلاكها وتطويرها وإنتاجها واقتناءها وإجراء تجاربها وتكديسها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها، وتنص على تدميرها.

هولندا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥]

اتخذت الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين القرار ٥٨/٦٩ المعنون ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣“.

وتقدم مملكة هولندا في هذه الوثيقة رأي حكومة هولندا حول المسائل التي يغطيها ذلك القرار.

وتود هولندا التشديد على أنها تتفق بالكامل مع الهدف النهائي للقرار ٥٨/٦٩ والمتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. وقد شاركت هولندا على المستوى الوزاري في الاجتماع الرفيع المستوى المنعقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بشأن نزع السلاح النووي، ونوقشت فيه منظورات مختلفة حول سبل بلوغ عالم خال من الأسلحة النووية.

وتلاحظ هولندا آسفة أن القرار ٥٨/٦٩ لا يعكس إلا وجهة نظر واحدة معينة، في حين أن مختلف المقترحات الأخرى التي أعرب عنها في اجتماع ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ لم تنعكس فيه.

وكما ورد في تعليل التصويت الذي تلاه وفد هولندا باسم ١٩ بلداً خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، لا يتضمن القرار إلا إشارات محدودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في حين أن هولندا تفضل كثيراً إدراج إشارة أوسع إلى المعاهدة والتأكيد على أهميتها المحورية لنزع السلاح النووي.

كما أن هولندا مصممة على أسئلتها التي طرحتها حول المؤتمر الدولي الذي سينعقد عام ٢٠١٨. وتشعر هولندا أن أهمية الجهود الدولية في مجال نزع السلاح النووي لا تحظى بتأكيد كاف عليها في العمليات التي لا تتسم، من حيث نطاقها والمقصود منها، بقدر كاف من الوضوح والشفافية. ومن شأن ذلك أن يمنع دولاً أساسية من المشاركة، وهو يضر بالثقة الدولية التي يستند إليها النجاح في نزع السلاح. كما أنه يمكن أن يقوض الجهود الجماعية المبذولة في إطار معاهدة عدم الانتشار.

إضافة لذلك، تعرب هولندا عن أسفها لأن القرار، بتركيزه على عنصر أساسي واحد من عمل مؤتمر نزع السلاح، لا يوجه الاهتمام العاجل الكافي المطلوب الذي لا بد من توجيهه إلى مسألة اعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن لمؤتمر نزع السلاح وإلى غيرها من المسائل الأساسية. كما تعتقد هولندا أن البدء بالتفاوض على اتفاقية للأسلحة النووية دون مشاركة الدول الحائزة لهذه الأسلحة لا يدفع قدماً بالهدف العام المتمثل في نزع السلاح النووي.